طريق عام وهو لا يختص بواحد او اكثر ويجوز له مدخل ومخرج وبنى هذا الشارع وهو ايضا قسمان
احدهما شارع المحلة وهو ما يكون للمرور منه اكثر ثانيا لاهل المحلة وقد يجوز لغيرهم ايضا وهذا ما قال
في الخانية وفي مسجد وقلية على الصحيح ما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون
مرور جميع الطوائف فيه على السوية كما نظر الى الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا بخلاف
في الهداية ومنه وجد في الجامع والشارع الاعظم فالاقسامة فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى
تندفع انتهاء ونفصل الاوهام وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا عن قتيل اي قتيل فوقوا نظروا
في موضع اجتماعهم قتيل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يوقف
من مباشره جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعي الولي على القوم او على بعضهم فلكم على اهل
المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت براءتهم عن القسامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة اذ مجرد
الدعوى لا يثبت الحق كمن يسقط الحق على اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه وجد قتيل في قرية
لا عمارة بقربها اعني القرب على ما سبق صباح الصفوت او في نهر كبير وهو ما ليس في براح ولا ملكه
كالدوات مثلا بخلاف النهر الذي يستقى به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يد يجوز عليه بخلاف الف
والدية عليهم فقول الوقاية او ماء يمر به ليس على اطلاقه فجد رسلانا اذا كان بهذه الحالة لا يجعله الخوف
من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتيل مجتبا بالشاطئ فعلى اقرب القرى من ذلك الموضع
على التفصيل المذكور للقرب ولو في بيوت او بيوت قريبة على ارباب محلوة فعليهم لانهم اقوى الناس
بالذب عنها ولو كانت موقوفة على مسجد فكما لو وجد في المسجد وقد مر ولو وجد
في عسكر يحوي فلانا غير مملوكة في الخيمة والفساطيط على سكانها وفي خارجها ان كانوا بحيث كانوا
في خارجها قبائل فعلى قبيلة وجد القتيل بينها ولو بين القبيلتين كما بين القريتين وقدر
بيانه وان نزلوا جملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملة صارت الاكنة كلها
بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج المخيم عليهم ولو كانت الاخبية
نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يزاحمون المالك

في القسامة والدية خرج في حي فتنقل الى اصله بقي فاخرش فمات فالقسامة والدية على الحي خلافا
لابي يوسف لان الخروج اذا اتصل بالموت صار قتلا وهذا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يمت حتى
فراش جعل مصيره بحيث يعلم انه لم يعش بعده زمانا فمات لم يجب القصاص في قول ابي يوسف و
محمد وفي قياس قول ابي حنيفة يجب لان جرحه بمنزلة المحلة فوجوده جريحا فيه كوجوده فيها
رجلان في بيت بثلاث وجداهما قتيلا هذه الاخرى عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه
لا يضمن عنده لانه قتيل نفسه ولابي يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد
قتيل في قرية امرأة كرر الحلف عليها وتدي عاقلتها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف القسامة
ايضا على العاقلة لانها على اهل النصرة والمرأة ليست منها فاشبهت الصبي والجواب القسامة
لنفي التهمة والتهمة من المرأة منتفية بطل شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي
على غير اهل المحلة وشهد شاهدان منهم لم تقبل عند ابي حنيفة وقالا تقبل لانهم كما انوا يصدوان
يصيروا خصما وقد بطل بدعوى الولي القتل عليهم فتقبل شهادتهم كما لو قبل بالخصومة
اذا عزل قبل الخصومة ولانهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم
وانه خرج عن الخصومة كما لو مضى اذا خرج منه الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او على واحد منهم لم يبطل
شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل على واحد بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل
على ما ذكره وان اشهد به فمات فليس منها **كتاب المعاقل** جمع معقلة بفتح
الميم وضم الخاء بمعنى العقل الى الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفك ومنه العقل
لانه يمنع القبائح العاقلة هم الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لمن هو منهم فوضع
منه عطاءهم في ثلاث سنين منه وقت القضاء وهم الجيش الذين كتب اسماءهم في الديوان
هذا عندنا وعند الشافعي على العشيرة لما روى ان النبي عليه السلام حكم على اهم ولانسخ بعده ولانا اصلة فلا تجانب
اولها بالكلارث والنفقات ولنا قضية عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين جعل الدية على اهل
الديوان بمضي من الصحابة من غير نكير منهم فكانا اجماعا وليس ذلك بنسخ بل تقرير معنى لان العقل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)